السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/8/A/5/Add.1

الجمعية

Distr.: General
6 August 2002
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة

كينغستون، جامايكا

٥-١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢

تقرير الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار بموجب الفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

إضافة

١ - منذ إعداد تقرير الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، حدثت التطورات التالية في ما يختص بالاتفاق التكميلي المقترح بين السلطة وحكومة جامايكا، في ما يتصل باستخدام مقر السلطة (ISBA/8/A/5، الجزء سادسا).

٢ - في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وردت رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، موجهة من وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في حكومة جامايكا (ردا على رسالة وجهها الأمين العام في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢)، كرد على بعض المسائل الرئيسية التي أثارتها السلطة، وأشير إليها في تقرير الأمين العام، بما في ذلك قضية النسبة المئوية للمساحة الفعلية التي تشغلها السلطة في مبنى المقر.

٣ - في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، انعقد اجتماع بين الأمين العام وممثلين لحكومة جامايكا. وكانت السلطة قد تلقت قبل ذلك الاجتماع، بيانا عن الحسابات المراجعة المتصلة بصيانة 'المبنى رقم ١١' (الذي توجد داخله مكاتب السلطة). وكانت نتائج الاجتماع، المعقود في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، كما يلي:

060802 060802 02-51108 (A)
0251108

(أ) تم الاتفاق على أن المساحة الحالية التي تشغلها السلطة منفردة في الطابقين الأول والثاني من 'المبنى رقم ١١'، تعادل نسبة ٣١,٥ في المائة من المساحة الكلية التي يمكن تأجيرها داخل المبنى[(١)]؛

(ب) أحاطت السلطة علما بالحسابات المراجعة، التي قدمتها حكومة جامايكا، لكنها طلبت توضيحات لبعض البنود التي وردت في تلك الحسابات؛

(ج) أحاطت حكومة جامايكا علما بتعليقات السلطة على مشروع الاتفاق التكميلي، وأفادت بأنها ستقدم تعليقات تفصيلية في موعد لاحق؛

(د) اقترحت حكومة جامايكا ميزانية لتكاليف الصيانة، تتحملها السلطة عن الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣، بواقع ٨٠٣,٦٨ ١٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة في الشهر؛

(هـ) تم الاتفاق على عقد اجتماع آخر على مستوى العاملين بغية مناقشة ميزانية الصيانة المقترحة بشكل أكثر تفصيلا؛

(و) أعادت كل من السلطة وحكومة جامايكا تأكيد موقفيهما في ما يتعلق بمساهمة السلطة في تكاليف صيانة المكاتب التي تشغلها السلطة في جامايكا، بالصورة الواردة في الوثيقة ISBA/8/A/5؛

(ز) ولوحظ كذلك أن حكومة جامايكا نفذت أعمال إصلاح وتجديد كثيرة في 'المبنى رقم ١١'، غير أن السلطة أشارت إلى ضرورة تقييم الأعمال التي نُفذت بالمقارنة إلى تقييم الحالة التي كان عليها المبنى الذي جرى تجهيزه في عام ١٩٩٨.

٤ - في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، انعقد اجتماع آخر على مستوى العاملين، بين ممثلي الأمانة والوكالة الوطنية للأراضي. وطلبت الأمانة في ذلك الاجتماع توضيحا للبنود المختلفة للميزانية، التي اقترحتها حكومة جامايكا، لا سيما ما يتعلق منها بعقود الخدمات، والإصلاحات الرئيسية، وتكاليف المرافق. وبينما لم تقدم بعد المعلومات التفصيلية التي طلبت في ذلك الاجتماع، إلا أن الأمانة أطلعت حكومة جامايكا على موقفها من البنود التالية، المضمنة في الميزانية التي اقترحتها الحكومة:

(أ) لا ينبغي أن يُطلب من السلطة أن تساهم في تكاليف تأمين المبنى، نظرا لأن ذلك من المسؤوليات الأساسية لحكومة جامايكا بوصفها مالكة المبنى. كما ليس للسلطة ممتلكات تستحق التأمين في المبنى. وتتحمل السلطة بموجب اتفاق المقر (المادة ٤٤) مسؤولية توفير تأمين مناسب ضد الخسائر؛

(ب) لا يُعد انخفاض القيمة الناجم عن الاستهلاك ضمن تكاليف الصيانة؛

(ج) لا تعتبر تكاليف التجديدات والإصلاحات الرئيسية تكاليف صيانة ولا ينبغي تحميلها للسلطة؛

(د) السلطة مسؤولة عن توفير الخدمات الأمنية داخل الموقع الذي تشغله مكاتبها فعليا؛ بينما تتحمل حكومة جامايكا مسؤولية توفير الخدمات الأمنية الخارجية، عملا بأحكام المادتين ٦ و ٧ من اتفاق المقر، ولا يجب أن تشكل هذه الخدمات جزءا من تكاليف الصيانة.

٥ - في ما يتعلق بنص الاتفاق التكميلي نفسه، فقد أُحرز مزيد من التقدم عبر تبادل الرسائل مع حكومة جامايكا. وحتى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، تم الوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المرتبطة بالاتفاق التكميلي، عدا الأشياء التالية:

(أ) تكاليف الصيانة (بالرغم من أن حكومة جامايكا لم تعد تصر على مساهمة السلطة في تكاليف التأمين والإصلاحات والتجديدات الرئيسية)؛

(ب) المساحة الفعلية التي تشغلها المكاتب في الطابق الأول؛

(ج) تكاليف استخدام مركز جامايكا للمؤتمرات؛

(د) مسألة إدراج بند يتعلق بإلغاء الاتفاق.

الحواشي

(١) كانت المساحة التي شغلتها السلطة منذ عام ١٩٩٦ وحتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تعادل نسبة ١٠ في المائة فقط من المساحة المتاحة.